أوراق في الاقتصاد السياسي

جائزة نوبل في الاقتصاد و"الاصول الاستعمارية للتنمية المقارنة"

ترجمة: مصباح كمال*

جائزة Sveriges Riksbank (البنك المركزي السويدي) في العلوم الاقتصادية في ذكرى ألفريد نوبل — ما يسمى بجائزة نوبل في الاقتصاد — مُنحت لأول مرة في عام 1969، بعد ثمانية وستين عامًا كاملة من قيام مؤسسة نوبل، وفقًا لوصية ألفريد نوبل، بتأسيس خمس جوائز نوبل في مجالات الفيزياء والكيمياء والأدب والسلام وعلم وظائف الأعضاء أو الطب. وعلى عكس جوائز نوبل الأصلية، تم تمويل جائزة البنك المركزي السويدي Sveriges Riksbank من خارج تركة نوبل، وبهدف محازب يتمثل في تعزيز الاقتصاد الكلاسيكي الجديد آيديولوجيًا ضد التيارات الراديكالية الناشئة في أواخر الستينيات. وهكذا تم الاحتفاظ بالجائزة منذ البداية لمؤيدي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وخضعت لسيطرة شديدة طوال تاريخها من قبل الاقتصاديين المحافظين المرتبطين بمدرسة شيكاغو اليمينية للسوق الحرة. في أوقات الأزمات، مُنحت جائزة البنك المركزي السويدي لاقتصاديين بارعين بشكل خاص في تقديم التبريرات، ومواجهة التحليلات اليسارية، والدفاع عن المؤسسات الرأسمالية، متظاهرين أحيانًا بتمثيل تحليلات ليبرالية أكثر شيوعًا. وهكذا، مُنح بول كروغمان Paul Krugman جائزة البنك المركزي السويدي خلال الأزمة المالية عام 2008 لدوره كاقتصادي نيوكينزي تقدمي نسبيًا ومدافع قوي عن النظام القائم، ومُنح ويليام د. نوردهاوس William D. Nordhaus الجائزة عام 2018، في وقت انطلاق حركة المُناخ العالمية، لنموذجه الاقتصادي بشأن المناخ، الذي قللَّ من شأن الآثار الاقتصادية لأزمة المناخ والحاجة إلى إجراءات حازمة لتجنب الكارثة.[1]

لذا، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا تمامًا أنه في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل، كدولة استعمارية استيطانية، تنفذ إبادة جماعية موجهة ضد الفلسطينيين في غزة، حيث تقتل وتصيب أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين كل يوم بأسلحة تزودها الولايات المتحدة إلى حدٍ كبير، مُنحت جائزة البنك المركزي السويدي في العلوم الاقتصادية في ذكرى ألفريد نوبل للاقتصاديين الذين دعمت أبحاثهم فكرة أن الاستعمار الاستيطاني قد ولّد مؤسسات سياسية واقتصادية متفوقة وأكثر "شمولاً". وهكذا، فإن الحائزين على جائزة "نوبل" لعام 2024 من البنك المركزي السويدي هم دارون أسيموغلو وسيمون جونسون وجيمس أ. روبنسون (Daron **A**cemoglu, Simon

[1] "Notes from the Editors," *Monthly Review* 68, no. 7 [December 2016]).

أوراق في الاقتصاد السياسي

Johnson, and James A. Robinson يشار إليهم عمومًا اختصارًا باسم "AJR") لعملهم على "الأصول الاستعمارية للتنمية المقارنة". في البيان الصحفي لعام 2024 لجائزة "نوبل" التذكارية في العلوم الاقتصادية، الذي أصدرته الأكاديمية السويدية، ذُكر أن الحائزين على الجائزة قد أرسوا الأساس الذي كان من المقرر أن تزدهر عليه بعض البلدان وأن تفشل أخرى. في "بعض الأماكن [كما هو الحال في معظم أنحاء أفريقيا] كان هدف [المستعمرين الأوروبيين] هو استغلال السكان الأصليين واستخراج الموارد لصالح المستعمرين". لقد فشلت التنمية الاقتصادية في مثل هذه البلدان في النهاية. وعلى النقيض من ذلك، في البلدان الاستعمارية الاستيطانية حيث استقر الأوروبيون بأعداد كبيرة، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، تم إدخال "مؤسسات شاملة" لتعزيز التنمية الاقتصادية. لم يتم ذكر أي شيء، بالطبع، في مناقشة المؤسسات الشاملة، سواء من قبل الأكاديمية السويدية أو في عمل الحائزين على جائزة البنك المركزي السويدي، لحقيقة أن نفس البلدان الاستعمارية الاستيطانية قد انخرطت في محو واستبعاد السكان الأصليين، ولا يتمُّ لفت الانتباه إلى نظام مزارع العبيد الأمريكي — أو إلى مؤسسات جيم كرو Jim Crow.[2] وهو ما أسماه مارك توين "الولايات المتحدة للإبادة الجماعية"[3]

كما أشار البيان الصحفي للأكاديمية السويدية، كانت حجة الحائزين على جائزة "نوبل" لعام 2024 هي أن الأداء الاقتصادي الجيد يعتمد على المؤسسات الشاملة (والتي يقصدون بها مؤسسات الملكية الخاصة والرأسمالية، المتجذرة بشكل ساخر في نزع الملكية والإقصاء expropriation and exclusion). ولكن لماذا أصبحت هذه المؤسسات الشاملة المزعومة مهيمنة في بعض الدول دون غيرها؟ كان جواب AJR هو أن مثل هذه المؤسسات الشاملة (الرأسمالية) نشأت حيث كانت هناك أعداد كبيرة من المستعمرين المستوطنين الأوروبيين، والتي حدثت فقط في تلك الأجزاء من العالم حيث لم يمنع المناخ والمرض هجرة المستوطنين. في المستعمرات، وخاصة في المناطق الاستوائية، حيث كانت الوفيات الأوروبية بسبب المرض مرتفعة، أنشأ المستعمرون الأوروبيون، بدلاً من الانخراط في الاستعمار الاستيطاني،

[2] يشير مصطلح "جيم كرو" إلى نظام القوانين والممارسات في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بفرض الفصل العنصري والتمييز ضد الأمريكيين من أصل أفريقي، لا سيما في الولايات الجنوبية. استمرت هذه القوانين من أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وقد أُلغي آخرها عام ١٩٦٥. للمزيد راجع الموسوعة الحرة (المترجم)

[3] Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *American Economic Review* 91, no. 5 [December 2001]: 1369–1401; Royal Swedish Academy of Sciences, "The Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 2024," press release, October 14, 2024, nobel.org; Mark Twain, "The United States of Lyncherdom" [1901], Wikisource, en.wikisource.org/wiki/The_United_States_of_Lyncherdom

مستعمرات "استخراجية" "extractivist" بحتة حيث أعيدت المكاسب إلى الوطن الأم. على النقيض من ذلك، حيث قامت المستوطنات الأوروبية الكبيرة بفضل المناخ الملائم وانخفاض وفيات المستوطنين، نشأت "مؤسسات شاملة" أو علاقات ملكية خاصة قوية. وهذا، إذن، يُنظر إليه باعتباره تفسيراً لسبب تمكن المستعمرات الاستيطانية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا من تعزيز التنمية الرأسمالية الداخلية بينما فشلت المستعمرات الأخرى.

ومع ذلك، يمكن العثور على نقد لاذع لعمل الحائزين على جائزة "نوبل" في الاقتصاد لعام 2024 في مقال نُشر عام 2025 في مجلة الجغرافيا البشرية *Human Geography* بقلم شهرام أزهر Shahram Azhar ، الأستاذ المشارك في الاقتصاد بجامعة باكنيل Bucknell. يحمل مقال أزهر عنوانًا واضحًا "جائزة داورن أسيموغلو أم جائزة بول باران؟: نقد لجائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2024". يشير أزهر إلى أن الحجة الأساسية الكاملة للحائزين على جائزة "نوبل" من بنك ريكس [البنك المركزي السويدي] لعام 2024 قد توقعها بول أ. باران في كتابه "الاقتصاد السياسي للنمو" عام 1957. علاوة على ذلك، تناول باران هذه القضايا في سياق تحليل أوسع، لا يشمل المناخ فحسب (وبالتالي الأمراض/وفيات المهاجرين)، بل يشمل أيضًا عوامل مثل مستويات التنمية والمقاومة التي واجهها المستعمرون الأوروبيون. لقد توصلت حجة باران إلى استنتاجات معاكسة لاستنتاجات الفائزين بجائزة ريكس بانك. يكتب أزهر، في معرض حديثه عن مقاله، "يُقارن هذا المقال بين نظرية AJR والعمل الرائد للاقتصادي الماركسي البارز بول باران، في كتابه "الاقتصاد السياسي للنمو"، الذي يُعتبر النص الأساسي لفهم مشكلة التفاوت divergence الاقتصادي طويل الأمد بين البلدان: وهي مساهمة لم تُقدَّم حتى هذا التاريخ في عمل AJR. أزعم أن مساهمة باران (1957)، التي سبقت عمل AJR بحوالي خمسة عقود، هي أول من طرح مشكلة أنماط التفاوت طويلة الأمد على أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضية الاستيطان الأوروبي."[4]

كتب باران أنه "لا يمكن التمييز بدقة كافية بين تأثير دخول أوروبا الغربية إلى أمريكا الشمالية (وأستراليا ونيوزيلندا) من جهة، و"إخضاع" الرأسمالية الغربية لآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية من جهة أخرى". وأشار إلى أن "المناخ والبيئة الطبيعية" فحسب، بل أيضًا وجود حضارات راسخة ومدى قدرة المجتمعات الأصلية على مقاومة غزوات المستوطنين، كلها عوامل ساهمت في تحديد أماكن ترسيخ الاستعمار الأوروبي. فحيث كانت الظروف البيئية التي تعيق الاستيطان الأوروبي شديدة للغاية (كما في أفريقيا) أو حيث يصعب التغلب على المجتمعات

[4] Shahram Azhar, "Daron Acemoglu's or Paul Baran's Prize: A Critique of the 2024 Nobel Prize in Economics," *Human Geography* [January 25, 2025]: 2; Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* [New York: Monthly Review Press, 1957], 141–42

والسكان الأصليين (غالبًا بسبب مستوى التنمية، كما هو الحال في أجزاء كبيرة من آسيا)، سارع الأوروبيون "إلى انتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب من الدول المضيفة، واستعادة غنائمهم". بالنسبة لباران، كان الاستعمار برمته استغلالًا و/أو إبادةً وحشية، وشكل جزءًا مما أسماه كارل ماركس "ما يسمى بالتراكم البدائي [أو الأصلي] لرأس المال" حول العالم. ولم يكن أي من هذا له علاقة بما يسمى بالمؤسسات الشاملة؛ بل إن الأنظمة التي تحكم تطور الرأسمالية والإمبريالية كانت تستند دائمًا إلى الإقصاء.[5]

وفيما يتعلق بالرأسمالية الاحتكارية/الإمبريالية، يلاحظ أزهر أن "التعليل الأوروبي المركزي" الذي قدمه AJR فارغ تمامًا:

إن AJR لا يعتبرون "الرأسمالية"، ناهيك عن "رأسمالية الاحتكار العالمية"، مدخلاً مفاهيمياً مناسباً لتحليلهم. إذ يُقال لنا إنه يجب النظر إلى المؤسسات الاقتصادية بمعزل عن منطق رأس المال والنظام العالمي التاريخي الذي ولّد هذه المؤسسات في المقام الأول.

لذا، لتقدير أهمية مساهمة باران الأصلية، ولماذا يُعدّ سرد AJR (2001) نسخة برجوازية مُضلّلة منها، يجب أن نُولي اهتمامًا وثيقًا... للحظة التفاعل الاستعماري مع الرأسمالية العالمية. هنا، استعار AJR من باران بشكلٍ كبير، وأربكوا سرده المادي التاريخي، وقلبوه رأسًا على عقب بتحويله إلى آيديولوجية مؤسسية نيوليبرالية... حيلة تجريبية مُلائمة لأصحاب رأس المال.[6]

لكن المدى الكامل للتبريريات apologetics واللاعقلانية في عمل الفائزين بجائزة "نوبل" من البنك المركزي السويدي لعام 2024 لا يتضح إلا عندما يُعترف بأنهم يستخدمون بيانات **وفيات الجنود** كبديل **لوفيات المستوطنين**، مستفيدين من بحث فيليب د. كيرتين Philip D. Curtin في كتابه "الموت بسبب الهجرة" عام 1989، وهو "دراسة كمية لتكاليف إعادة التوطين بين **الجنود** الأوروبيين في المناطق الاستوائية بين عامي 1815 و1914". على الرغم من أن مثل هذا البديل قد يكون مبررًا من بعض النواحي، فإن معدل وفيات الجنود أكبر بكثير من معدل وفيات المستوطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشارة إلى الأول على أنه الثاني يقلل من أهمية الإبادة التي استهدفت السكان الأصليين. وبالتالي، فإنه يتجاهل ما كان الجنود هناك للقيام به، أي محو السكان الأصليين. علاوة على ذلك، كان لدى الجنود دائمًا معدلات وفيات

[5] Baran, *The Political Economy of Growth*, 141–42; see also John Bellamy Foster, "Imperialism and White Settler Colonialism in Marxist Theory," *Monthly Review* 76, no. 9 [February 2025]: 1–21).
[6] Azhar, "Daron Acemoglu's or Paul Baran's Prize?," 3–4

أعلى بسبب المرض والدوسنتاريا [الزُّحار] أثناء الحملات مقارنةً بما كانت عليه عندما بقوا في ثكناتهم. لكن بينما توجد بيانات تُميّز بين وفيات الجنود في **الثكنات والحملات العسكرية** في عمل كيرتين، فإنّ "العدالة الأمريكية" تتجاهل هذا التمييز إلى حد كبير، وغالبًا ما تتخذ من وفيات الجنود في الحملات العسكرية، وليس في الثكنات، أساسًا لوفيات المستوطنين في محاولةٍ لدعم قضيتها. ولا تتضمن معدلات الوفيات المرتبطة بالاستعمار، في تحليلها، أي إشارة إلى معدلات وفيات السكان الأصليين أنفسهم، الذين لا تُعتبر وفياتهم ذات أهمية في سياق الجدل حول الفوائد الاقتصادية للاستعمار الاستيطاني المرتبط بمؤسساته الشاملة. إن معدل الوفيات بين المستوطنين/الجنود هو فقط ما يهم في حجتهم.

إذا كان معدل وفيات الجنود هو المؤشر الذي استخدمه الحائزون على جائزة "نوبل" من البنك المركزي السويدي لعام 2024 لوفيات المستوطنين، فإن المؤشر للمؤسسات الشاملة هو إنشاء ترتيبات ملكية خاصة تنطوي على "خطر نزع ملكية" منخفض (لمن يملكون ممتلكات خاصة). (لم يُذكر هنا أن الممتلكات ذات خطر نزع الملكية المنخفض، والتي تمثل **المؤسسات الشاملة**، قد صودرت في الأصل من السكان الأصليين). وبالتالي، يتلخص التحليل برمته في فكرة أنه حيث كان معدل وفيات الجنود منخفضًا، كانت حواجز الأمراض أمام الاستعمار الاستيطاني منخفضة، مما دفع الأوروبيين إلى إنشاء مؤسسات شاملة على شكل ملكية خاصة ذات خطر نزع ملكية منخفض، مما أدى بدوره إلى إشعال شرارة التنمية الاقتصادية. على الرغم من أن تحليل AJR للاستعمار الاستيطاني يعتمد على معدل وفيات الجنود الأوروبيين، وخاصة في الحملات التي خاضوها ضد الشعوب الأصلية، إلا أن السكان الأصليين ليس لديهم سوى حضور شبحي في حجتهم (السكان الأصليون هم "الآخر" غير المدروس الذي سعى الجنود إلى قتله). وكما يلاحظ أزهر، فإن المرء "قد يرتجف من الرعب بحق عند استخدام المرادف اللغوي لمصطلح "الشمولية" 'inclusivity' المريح مع الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية، [لكن] مثل هذه "الأحكام القيمية" لا تهم الحائزين على جائزة نوبل لدينا"، الذين تمكنوا من تجاهل ليس فقط الإبادة الجماعية المرتبطة بالاستعمار الاستيطاني، ولكن أيضًا حقيقة العبودية قبل الحرب الأهلية في الولايات المتحدة.[7]

إن حقيقة أن كل هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإبادة الجماعية الاستعمارية الاستيطانية المستمرة في فلسطين (سواء بالنسبة للفائزين بجائزة نوبل لعام 2024، ولا شك بالنسبة لأولئك في لجنة جائزة نوبل التابعة للبنك المركزي السويدي التي اتخذت القرار) قد اتضحت تمامًا من خلال مقال بعنوان "غير مثقفين"، كتبه أسيموغلو وروبنسون في مجلة السياسة الخارجية عام 2012. في هذا المقال (وفي كتابهما، لماذا تفشل الأمم) جادلا بأن "الإسرائيليين الجدد"، المهاجرين

[7] Azhar, "Daron Acemoglu's or Paul Baran's Prize?," 2

اليهود القادمين إلى إسرائيل، جلبوا معهم "مؤسسات شاملة" ذات طابع اقتصادي، نابعة من أوروبا، والتي عززت التعليم والتكنولوجيا والتنمية. في المقابل، قيل لنا إن "الفلسطينيين لم يبلوا بلاءً حسنًا في إنشاء ذلك النوع من المؤسسات الشاملة ... التي تعتبر ضرورية لتوليد التنمية الاقتصادية". وزعموا أن إسرائيل كانت "أول ديمقراطية في الشرق الأوسط، لكنها لم تنشرها للفلسطينيين"، مما أدى إلى صراع بين دولة ديمقراطية/شاملة (إسرائيل) وأمة استبدادية/غير متطورة "غير مثقفة" نسبيًا (فلسطين). أدى هذا بدوره إلى حرب ومصادرة أراضي فلسطين سيئة الإدارة في الضفة الغربية وأماكن أخرى من قبل مجتمع إسرائيل المفترض أنه أكثر شمولاً وديمقراطية وتطوراً اقتصادياً. وفي هذه العملية، تم محو أعداد لا حصر لها من الفلسطينيين (على الرغم من عدم الاعتراف بذلك). تشير حجة الحائزين على جائزة "نوبل" من البنك المركزي السويدي لعام 2024 إلى أن الإبادة مفيدة للرأسمالية، وبالتالي فهي مفيدة للعالم. ومع ذلك، في حين أن هذه الحيلة الأيديولوجية الفجة، المخفية وراء ستار ما يسمى بجائزة "نوبل" في الاقتصاد، تهدف إلى تبرير الاستعمار الاستيطاني كشكل "شامل" للتنمية، فإن هذا مقنع فقط لجزء صغير نسبياً من سكان العالم في الدول الإمبريالية المهيمنة. إن الغالبية العظمى من شعوب العالم، الخالية من كل هذه الأوهام، قادرة على إدراك هذا الإنكار للإبادة الجماعية على حقيقته.[8]

مايكل بوراوي Michael Burawoy، أحد أبرز علماء الاجتماع الماركسيين في العالم، قُتل على يد سائق هرب بعد الحادث قرب منزله في أوكلاند، كاليفورنيا، في 3 فبراير 2025، عن عمر ناهز 77 عامًا. كان بوراوي أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. اشتهر بكتابه الصادر عام 1979 بعنوان "تصنيع الرضا: تغيرات في عملية العمل في ظل الرأسمالية الاحتكارية" *Manufacturing Consent: Changes in the Labor Process Under Monopoly Capitalism* ، وهو دراسة إثنوغرافية حول كيفية موافقة العمال بشكل روتيني على استغلالهم، والتي استندت إلى خبرته العملية في ورشة آلات بشيكاغو. بصفته رئيسًا للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 2004، جعل موضوعه تطوير علم الاجتماع العام، متجاوزًا الإطار الأكاديمي. شغل منصب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع من عام 2010 إلى عام 2014. في عدد أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 1990 من مجلة "سوشيالست ريفيو"، نشر بوراوي مقالًا بعنوان "الماركسية ماتت، عاشت الماركسية"، والذي أُعيد نشره بعد فترة وجيزة في كتاب ويليام ك. تاب، المحرر، "مستقبل الاشتراكية: وجهات نظر من اليسار" (مطبعة مونثلي ريفيو، 1990). انتقد بوراوي بشدة ما أسماه "مدرسة 'موت الماركسية'"،

[8] Daron Acemoglu and James A. Robinson, "Uncultured: Mitt Romney Don't Know Much About Economic History," *Foreign Policy* [August 1, 2012]; Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* [New York: Crown Business, 2012], 142–43

أوراق في الاقتصاد السياسي

مجادلًا بأنه ما دامت الرأسمالية قائمة، ستظل الماركسية عدوها اللدود، لأن تناقضات النظام ستُعيد إنتاج الحاجة إلى الاشتراكية باستمرار.■

* مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

نشرت هذه المقالة في مجلة مونثلي ريفيو بقلم محرري المجلة في عدد نيسان 2025. يمكن قراءة النص الإنجليزي بالنقر على هذا الرابط: The Editors
Monthly Review | April 2025 (Volume 76, Number 11)

لتعريف نقدي لجائزة نوبل في الاقتصاد راجع المقال المترجم المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين:
أسرار شودري: لا توجد جائزة نوبل في الاقتصاد
أسرار شودري*: لا توجد جائزة نوبل في الاقتصاد – شبكة الاقتصاديين العراقيين

ولفهم دور المؤسسات في التنمية راجع دراسة د عمر الجميلي، نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية
نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية – شبكة الاقتصاديين العراقيين

عنوان المقال من وضع المترجم.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600